

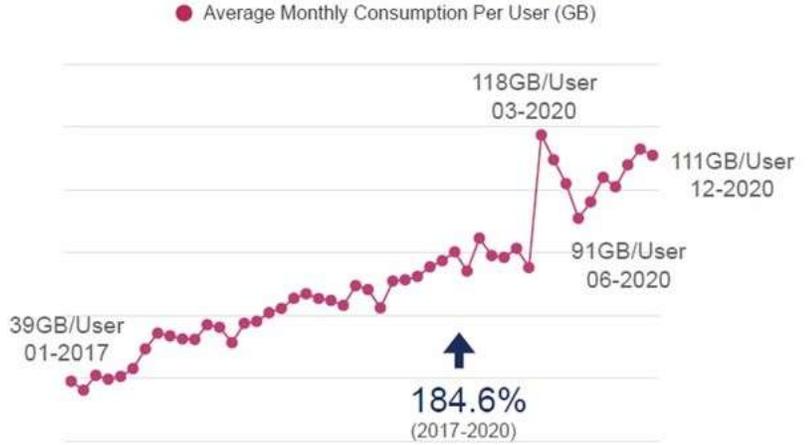
وقف الدعم يهدد الاتصالات والانترنت: "أوجيرو" تتأكل

[معن البرازي](#)

يبدو أن ترشيد الدعم لن يبال فقط قطاعات المأكولات والأغذية. أصبحت هذه المسألة شاملة لجميع قطاعات الخدمات التي تعمل بدولار مدعوم على 1515 ليرة. ومن أهم هذه القطاعات، قطاع الاتصالات، الذي أفادت مصادره أنه "يتأكل" بفعل عدم إجراء أي إصلاحات أو تلميحات جديدة، على الرغم من زيادة المشتركين وزيادة استخدام الداتا و بروز آفاق جديدة للانترنت بموازاة جائحة كورونا.

في تأكل موازنة أوجيرو تلكوم، تفيد مصادرها بأن لديها فقط 42 مليار ليرة كموازنة تشغيلية. وهي محسوبة على دولار 1515 ليرة، وتشمل جميع الصيانات المطلوبة في عام 2021. وبالطبع، هذه الموازنة مدعومة من حساب مصرف لبنان، الذي يوفر الاعتمادات المطلوبة لأوجيرو، من دون احتساب الزيادات الطارئة على بعض السلع التي تحتاجها المؤسسة، وأهمها البنزين والديزل، المطلوبان بشكل أساسي لفرق الصيانة، ولتشغيل محطات الربط ومحطات شبكات السنترالات.

Monthly Evolution of Average Data Consumption per User



لا صيانة لا سيولة كافية

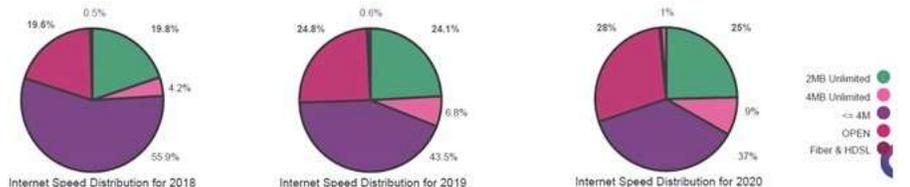
على أي حال، فإن هذه الموازنة، والتي شهدت اقتطاعين كبيرين في 2020 و 2019، هي أيضاً لا تكفي لمتابعة خطة تلزيم Fiber Optics وهي بالكاد تكفي لإجراء الصيانات المطلوبة للأعطال الطارئة على الشبكة، وللأعطال التي تتطلبها خدمة الزبائن. وتفيد مصادر أوجيرو "للمدن" أن شبكة الFiber optics أصبحت متأخرة سنتين ونيف. وهي في أي حال من الأحوال لن تسلم في الوقت التي حددت له. وهي قد تأخرت فعلياً ما يناهز السنتين ولم ينفذ منها إلا 30%. وزيادة على هذه المعضلة، تقول المصادر، أنه لا يوجد سيولة كافية في المؤسسة حتى لاجراء صيانة خدمة الزبائن، أو لمتابعة برامج الاعتمادات أو لإجراء التلزييم الضرورية المطلوبة. وهذه التلزييم يهرب منها اليوم جميع الموردين وشركات التكنولوجيا، التي كانت تعمل مع أوجيرو، كونها ترفض القبول بدولار 1515 كسعر لفواتيرها، ناهيك عن التأخير الدائم في فتح الاعتمادات والحصول على الموافقات لها. وأيضاً تعاني أعمال الصيانة من عدم توفر الأدوات والقطع اللازمة لها.

فهل هذا يعني أن لبنان أصبح مهدداً بقطع شبكة اتصالاته أو بقطع شبكة الانترنت؟

تجيب المصادر أنها لا تتوقع أن يُحجم مصرف لبنان عن قطع موازنة أوجيرو نهائياً، وأن 40 مليون دولار المطلوبة فقط لتلبية التشغيل اليومي ستؤمن بأي طريقة كانت، لأن قطع هذه الخدمة الحيوية يعني إطلاق رصاصه الرحمة على قطاع الاتصالات ككل، وإن كانت اليوم رصاصه الرحمة قد أطلقت فعلياً على توسيع الشبكة أو الولوج بها إلى الآفاق المطلوبة لأي شركة أو لأي مصرف ولأي من الشركات الناشئة، التي تعول على استخدام تقنيات الstreaming أو الفيديو، أو حتى تقنيات الذكاء الاصطناعي أو Block chain أو أي نوع من الخدمات التي هي بحاجة إلى سرعة من الأداء على الشبكة.

ما هو الخوف الأكبر اليوم في قطاع الاتصالات؟

تجيب المصادر أن هذه الموازنة التشغيلية لا يمكن أن تكفي في المستقبل القريب جداً ثمن للديزل فقط، وخصوصاً في نهاية العام، عندما تقرّ موازنة 2022. وعليه، مع نهاية العام أي عطل طارئ على الشبكة لا وسيلة لإصلاحه. فهل هذا يشمل أيضاً الرواتب لموظفي أوجيرو تلكوم؟ تجيب المصادر بالنفي، فالرواتب مؤمنة إلا أنها تأكلت بفعل عدم إمكان تلزيم ساعات إضافية للوصول إلى جميع الأعطال.



زيادة الأستهلاك

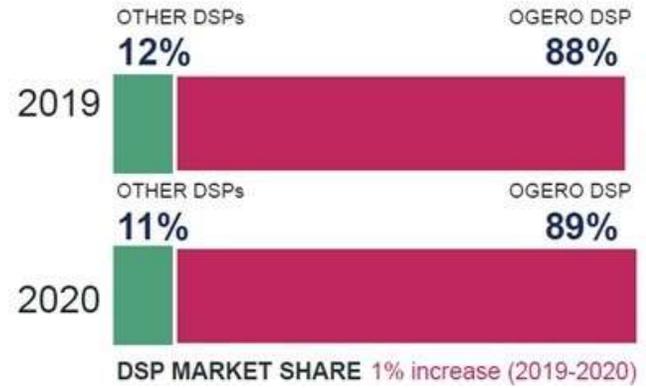
وتفيد الأرقام التي حصلت إليها "المدن" أن الواردات التي أصدرت بفواتير في 2020 هي 720 مليار ليرة أي بتراجع نسبته 0.5% بين 2020 و 2019 وتراجع الإنفاق 7.8% ليصل إلى 213 مليار ليرة

هذه الأرقام لم تؤثر على الربحية الصافية لأوجيرو تلكوم التي وصلت إلى 488 مليار في 2020، بزيادة قدرها 2.9%. ويبدو أن بند الصيانة هو الذي تأثر. فقد تراجع 22.33% بين 2020 و 2019، و 35.15% بين 2019 و 2018، و 33.34% بين 2018 و 2017، ليصل إلى 5.80% كمؤشر للصيانة في 2020. وتجدر الإشارة إلى أن أرقام المشتركين في الشبكة بين 2019 و 2020 زاد 0.9%، ليصل إلى 882560 مشتركاً، بعد أن كان تراجع بين 2018 و 2019 بنسبة 0.6% ليسجل 874967 مشتركاً و 880308 مشتركاً في 2018. وإشارة أيضاً إلى أن مستخدمي الداتا زادوا 2.3% بين 2019 و 2020 ليصلوا في نهاية 2020 إلى 277709 مستخدمين، مقارنة مع 271446 مستخدماً في 2019 و 277917 مستخدماً في 2018.

Number of Subscribers
Distributed by DSP

	2019	2020
Non OGERO DSP	49,863	46,341
OGERONET	366,010	375,871
Total	415,873	422,212

Number of active data subscribers at end of 2019 and 2020



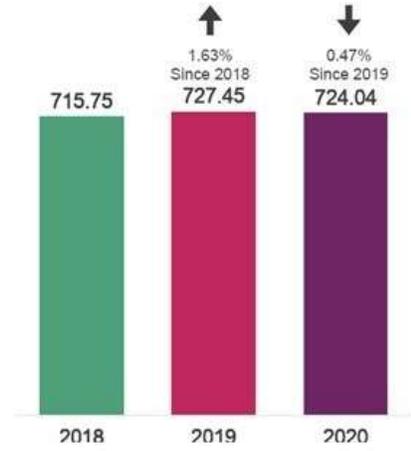
أما المشتركون في خدمة أوجيرو نت، أي خدمة الإنترنت، فهم أكثر من 50% من عدد المشتركين في لبنان، فعدد المشتركين في لبنان الموزعين من قبل شركات الإنترنت وصل إلى 422212 مشتركاً، لأوجيرو منهم حصة 2777.9 أي ما يزيد عن 65%. إشارة أيضاً إلى أن سعة الداتا التي توزعها أوجيرو تلكوم زادت في 2020، 32.8%. وهي زيادة تاريخية لاستعمال الشبكة أي بمعدل GB1189 مقارنة بـ GB895 في 2019.

كيف بلغت الأمور هذا الحد؟ وأين الاحتياط؟

أما الطامة الكبرى فهو كمّ الدعاوى والمناكفات التي تواجهها أوجيرو تلكوم، وأهمها مشروعية تسيير المرفق بلا موازنة وعقد نهائي. فالهيئة تقوم بالأعمال التي تكلفها بها وزارة الاتصالات بناء للمرسوم رقم 3269 تاريخ 2018/6/19. وسنداً لهذا المرسوم تقوم المديرية العامة للاستثمار والصيانة في وزارة الاتصالات بإعداد مشروع عقد مع هيئة أوجيرو لصيانة وتشغيل المنشآت والشبكة الهاتفية من الموازنة المرصودة لهذه المديرية العامة. لذلك كانت هيئة أوجيرو وتنفيذاً للموجبات التعاقدية معها للصيانة والتشغيل مع وزارة الاتصالات، تطلب تجديد العقود معها لتسيير المرفق العام. أما المرجح الصالح لتوقيع هذه العقود وتجديدها فهي المديرية العامة للاستثمار والصيانة في وزارة الاتصالات، بعد أن يتم إقرار موازنة هذه الوزارة وتوافر الاعتمادات اللازمة. وفي حال عدم توفر هذين الشرطين لا يمكن تجديد العقد أو توقيع عقد جديد.

Cumulative YoY Total Revenue* Compar

*Revenue is billed amount in billion LBP.



والقضية الأخرى هي قضية الإنفاق على القاعدة الأثني عشرية، فموازنة العام 2019 صدرت بتاريخ 2019/7/31 مما حال دون توقيع العقد قبل تاريخ 2019/7/31 لذلك قامت هيئة أوجيرو بتاريخ 2019/8/1 بتوجيه كتاب رقم 7156 إلى وزير الاتصالات لإبرام عقد تنظيم أعمال الصيانة والتشغيل للعام 2019 مرفقا بمشروع عقد لهذه الغاية. إلا أن اللجنة النيابية لم تقتنع بهذه الوقائع .

ماذا في الوقائع؟

إن الاستمرار بتنفيذ أعمال صيانة وتشغيل المنشآت والتجهيزات العائدة لوزارة الاتصالات، كلفت به هيئة أوجيرو بموجب كتاب من وزير الاتصالات، مستنداً على عقد العام 2019 وبناء على المرسوم رقم 3269 (تاريخ 2018/6/19)، القاضي بتكليف هيئة أوجيرو بأعمال صيانة وتشغيل منشآت وتجهيزات الشبكة الثابتة العائدة لوزارة الاتصالات، بموجب عقد اتفاق رضائي يجدد سنوياً يعقد ما بين الوزارة وهيئة أوجيرو .
وطلب الكتاب "الاستمرار بتنفيذ الأعمال وتقديم الخدمات بذات الشروط التعاقدية العائدة لعقد الاتفاق الرضائي لتنظيم أعمال الصيانة والتشغيل للعام 2019 وذلك ريثما يتم استكمال إجراءات تجديد عقد الصيانة والتشغيل للعام 2020.. وبغية تأمين استمرارية عمل مرفق الاتصالات".

المصالح السياسية تثقل القطاع

المصالح السياسية التي تثقل القطاع متعددة. وهي تنبئ باشتباك للمصالح قريباً. وقضية الصيانة في الهيئة قد تطفو إلى السطح في أي وقت. فقضية الصلاحيات القانونية ومشروعية عقد الصيانة والتشغيل ما زالت أمام القضاء.
فهل المطلوب إطلاق رصاصة الرحمة على القطاع؟